MILLENNIUM JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES 1(3): (2020)
ISSN: 2709-393X (ONLINE) 2709-3921 (PRINT)
https://doi.org/10.47340/mjeas.v1i3.1.2020

مقالة بحثية

أثر الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي دراسة حالة وزارة البيئة والمياه

محمد بن مرزوق بن مفلح الدوسري
باحث – المملكة العربية السعودية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لبيان أثر سياسة الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق الهدف من الدراسة، كما أن الدراسة حاولت اختبار فرضيتين تشير الأولى إلى أن للخصخصة أثر إيجابي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، أما الفرضية الثانية فتشير الى أن للخصخصة أثر سلبي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الحكومية السعودية التي تم خصخصتها في الفترة الماضية، وتم أخذ عمليات الخصخصة التي تمت في وزارة البيئة والمياه كعينة لهذا المجتمع. وقد توصلت الدراسة الى أن لتطبيق سياسة الخصخصة أثر إيجابي على التدفقات الحكومية، حيث ساهمت هذه السياسة في خفض الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات الحكومية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تركيز الحكومة السعودية على أساليب الخصخصة التي لا تسند لعمليات البيع بل احتفاظ الحكومة بملكية المشاريع وإدارتها بأسلوب القطاع الخاص، مع ضرورة إبراز الجوانب الإيجابية لهذه السياسة للمجتمع من أجل كسب التأييد المجتمعي لهذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، التدفقات النقدية، القطاع الحكومي، وزارة البيئة والمياة، السعودية

RESEARCH ARTICLE

The Impact of Privatization on Cash Flows in the Saudi Government Sector: A Case Study of the Ministry of Environment and Water

Mohammed Marzouq Mefleh Al-Dossary
Researcher - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of the privatization policy on the cash flows in the Saudi government sector, where the descriptive analytical approach was used in order to achieve the objective of the study. The study tested two hypotheses, the first indicating that privatization has a positive impact on the cash flows in the Saudi government sector, while the second hypothesis indicates that privatization has a negative impact on the cash flows in the Saudi government sector. The study community consisted of all Saudi government institutions that have been privatized in the past period, and the privatization processes that took place in the Ministry of Environment and Water were taken as a sample for this community. The study concluded that the application of the privatization policy has a positive impact on government flows, as this policy contributed to reducing government spending and increasing government revenue, and the study recommended that the Saudi government should focus on privatization methods that are not

assigned to sales operations but the government retains ownership and management of projects in the private sector style. The study stressed that there is a need to highlight the positive aspects of this policy to society in order to gain societal support for this policy.

Keywords: privatization, cash flow, government sector, Ministry of Environment and Water, Saudi Arabia

1. المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على خطاهم إلى يوم الدين وبعد:

منذ أمد ليس بالقصير ظهرت دعوات قوية في العديد من الدول تنادي بأهمية مراجعة دور الدولة في الاقتصاد، أو تقليل دور الدولة الاقتصادي، وفتح المجال للقطاع الخاص ليقوم بدوره بكل حرية، وهي السياسات التي سميت فيما بعد بالخصخصة، ولقد ساق دعاة هذه السياسة العديد من المبررات لتسويق هذه الفكرة والتي يمكن إجمالها في تحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن الحكومات لكي تتفرغ للأعمال الأخرى المطلوبة منها، وذلك كون القطاع الخاص أكفأ فيما يتعلق بإدارة النشاط الاقتصادي.

وقد أثير حول هذه السياسة العديد من النقاشات، بين مؤيدون ومعارضون، ولا زال النقاش حول هذه السياسة ومبرراتها مستمراً بغية الوصول لأفضل الآليات لتنفيذ وتطبيق سياسة الخصخصة على أرض الواقع.

وفي المملكة العربية السعودية أقرت الحكومة إجراءات مختلفة لتنفيذ هذه السياسة منذ فترة من الزمن، كما أنها تعتبر عنصراً أساسياً في رؤية المملكة 2030، حيث شملت هذه السياسة العديد من المؤسسات الحكومية، لذا كان لابد من اجراء عمليات تقييم لنتائج هذه السياسة، وذلك كون عملية التقييم تساعد في تصحيح الأخطاء إن وقعت، كما أنها تعتبر مدخلاً لأي عملية خصخصة جديدة، لذا فقد جاءت هذه الدراسة بعنوان أثر الخصخصة في التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي دراسة حالة وزارة البيئة والمياه، وفي سبيل تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد قسمت للمباحث التالي:

- المبحث الأول: المقدمة: وتشتمل على أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، ومنهج الدراسة، والدراسات السابقة.
- المبحث الثاني: الخصخصة، مفهومها ونشأتها، وأنواعها وأهدافها.
- المبحث الثالث: الدراسة الميدانية: حالة وزارة البيئة والمياه.
- ثم الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

1.1 مشكلة الدراسة:

أصبحت سياسة الخصخصة هدفاً للكثير من الدول وذلك أملاً في تحسين أوضاعها الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها. وبما أن حكومة المملكة العربية السعودية قد اعتمدت سياسة الخصخصة في بعض القطاعات، فأنه لابد من دراسة أثر هذه السياسة على المؤسسات التي تمت خصخصتها، واحد الاثار المهمة في هذا المجال قضية التدفقات النقدية لتلك المؤسسات واثرة على مالية الحكومة، حيث أنه من المعروف أن أحد أهم مبررات تنفيذ الخصخصة هو معالجة المشكلات المالية التي تعاني منها تلك المؤسسات الحكومية، لذلك فإن مشكلة هذا الدراسة تتمثل في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر سياسة الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي؟ ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

أولاً: ما حقيقة الخصخصة، وما هي أنواعها المختلفة، ومبررات استخدامها؟
ثانياً: ما واقع تجربة الخصخصة في السعودية؟
ثالثاً: ما أثر سياسة الخصخصة في السعودية على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي؟

2.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تطرحه والذي يعد موضوعاً من أهم الموضوعات المعاصرة على الساحة الاقتصادية والسياسية في معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كما أنه من المؤمل أن تقدم هذه الدراسة صورة واضحة لصناع القرار عن أثر هذه السياسة على التدفقات في القطاع الحكومي، كما يمكن أن يتم استخدام مثل هذه الدراسات كمرشد لأي عمليات خصخصة قادمة.

3.1 حدود الدراسة:

تقدم هذه الدراسة تقييماً لتجربة المملكة العربية السعودية في مجال الخصخصة، وذلك فيما يتعلق بأثر هذه السياسة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي من خلال دراسة حالة خصخصة وزارة البيئة والمياه.

4.1 أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى هذه الدراسة لتحقيقه هو بيان أثر سياسة الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، ولذلك تتضمن الدراسة الأهداف التالية:

أولاً: التعريف بموضوع الخصخصة من حيث النشأة، والأهداف، والطرق.
ثانياً: تقديم صورة عن تجربة المملكة في هذا المجال.
ثالثاً: الإفادة من نتائج هذه الدراسة على صعيد صناع القرار، وذلك لمحاولة مراجعة الإجراءات السابقة والاستفادة من هذه الدراسة في التصورات المستقبلية لواقع القطاع العام المملكة.
رابعاً: إثراء المكتبة العربية بدراسة علمية في موضوع شغل العالم بالتحليل والنقاش، وخاصة فيما يتعلق بموضوع تقييم هذه السياسة.

5.1 منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق الهدف من الدراسة، حيث سيتم الاعتماد على المصادر الثانوية على صعيد جمع البيانات والتي تشمل الكتب والدراسات والأبحاث والمقالات التي تتعلق بموضوع الخصخصة، والبيانات المالية السنوية التي تتعلق بالمؤسسات الحكومية التي تم خصخصتها.

أما بخصوص المنهج التحليلي فسيتم الاعتماد علية في دراسة حالة مصلحة المياه وبيان أثر خصخصة هذه المصلحة على التدفقات المالية في القطاع الحكومي السعودي.

6.1 فرضيات الدراسة:

كما أشرنا سابقاً فأن هدف هذه الدراسة هو معرفة أثر تطبيق سياسة الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي من خلال دراسة حالة خصخصة وزارة البيئة والمياه ، لذا يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

الفرضية الاولىH0 : للخصخصة أثر إيجابي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي.
الفرضية الاولىH1 : للخصخصة أثر سلبي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي.

7.1 الصعوبات التي واجهت الباحث:

واجه الباحث عدة صعوبات تتعلق بالحصول على كامل البيانات المطلوبة من الجهات ذات العلاقة بالدراسة وذلك لتحفظ الجهات المعنية. وكذلك كون هذه الدراسة تمت خلال فترة انتشار مرض كرونا كوفيد (COVID-19) ، خاصة في ظل منع التجول في منطقة الرياض على مدار 24 ساعة ومنع الخروج من المناطق الأخرى وتعطيل معظم المؤسسات لذلك السبب ، وحيث أن المنطقة التي يتواجد فيها الباحث خارج منطقة الرياض وبالتحديد في محافظة الخرج .

8.1 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات الحكومية السعودية التي تم خصخصتها في الفترة الماضية، وقد تم اخذ عمليات الخصخصة التي تمت في وزارة البيئة والمياه كعينة لهذا المجتمع.

التحليل الاحصائي :سيتم الاعتماد على حساب النسب المالية والمتوسطات الحسابية لمقارنة الإيرادات والنفقات الحكومية قبل وبعد الخصخصة وذلك لعينة الدراسة.

9.1 الدراسات السابقة:

في حدود اطلاع الباحث فإن الدراسات السابقة ذات العلاقة تتضمن الدراسات التالية:

1- دراسة كامل الحواجرة بعنوان: " التخاصية :الأهداف والمعوقات دارسة تطبيقية في المؤسسات الأردنية.

وقد هدفت هذه الدراسة للإظهار أهداف عملية الخصخصة في الاردن ومدى تحققها، بالإضافة لاهم المشكلات التي تواجهها عملية الخصخصة لدى تطبيقها في المؤسسات الأردنية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة منح الاستقلال المالي والإداري لمؤسسات القطاع العام ومحاولة اختيار الأسلوب المناسب لخصخصة كل مؤسسة حسب ظروفها الخاصة.

2- دراسة فيصل الشواورة بعنوان: "تقييم اثر التخاصية في الأداء المالي لشركة البوتاس العربية".

وقد هدفت الدراسة لتقييم أثر التخاصية على الأداء المالي لشركة البوتاس وذلك من خلال تحليل النتائج المالية للشركة، وذلك باستخدام أسلوب الزوج المتطابق.

وقد توصلت الدراسة لنتيجة مفادها أن الخصخصة في شركة البوتاس لم تحقق الأهداف المالية، حيث لم يكن هناك أي أثر ايجابي للتخاصية على المؤشرات والنسب المالية الرئيسية.

إضافة الدراسة:

إن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة أنها تبحث في دراسة أثر تطبيق هذه السياسة على الاقتصاد السعودي. ويمكن إيجاز إضافة الدراسة بما يلي:

1- دراسة الآثار المترتبة على تطبيق سياسة الخصخصة على الاقتصاد السعودي عبر تقييم تجربة خصخصة وزارة البيئة والمياه.

2- تقديم مقترحات وتوصيات لصناع القرار بخصوص هذه التجربة.

2. الاطار النظري: الخصخصة

1.2 المفهوم:

منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين شاعت لفظة إنجليزية بمسمى Privatization في الأدبيات السياسية والاقتصادية، ثم أصبحت مصطلحاً يشير لمنهج اقتصادي يتعلق بدور الدولة في الاقتصاد، حيث ظهرت العديد من الدعوات التي تنادي بإعادة تشكيل مهام الدولة في الاقتصاد، وتوسيع دور القطاع الخاص باعتباره محركاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، وقد ترجم هذا اللفظ إلى اللغة العربية بألفاظ متعددة متفاوتة في الاستخدام والشيوع كالخصخصة والتخاصية والتخصيص، والخوصصة، والمخاصة ، وهذا المصطلح يحمل العديد من المفاهيم والرؤى فالبعض يشير إلى الخصخصة برؤية موسعة ويتعامل معها على أنها نهج اقتصادي كامل وشامل يحول النظام الاقتصادي القائم إلى نظام آخر، ويشمل ذلك مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التي تستهدف التحول لنظام السوق وآلياته في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ورؤية أخرى ضيقة تشير إلى نهج اقتصادي جزئي يتعلق بتعديل بعض جزئيات الاقتصاد، أي تحويل ملكية بعض المشروعات من الملكية العامة للملكية الخاصة (زاهر، 2014).

ويرى بعض الباحثين إلى أن سياسة الخصخصة قد بدأت في نهاية سبعينيات القرن العشرين في بريطانيا مع مجيء حكومة حزب العمال البريطاني، حيث كانت الخصخصة أهم السياسات التي قامت الحكومة البريطانية بتنفيذها آنذاك، إلا أن البعض يشير إلى أن العالم المسلم ابن خلدون هو أول من تحدث عن الخصخصة حيث يشيرون لآرائه الاقتصادية في كتابة مقدمة ابن خلدون عام 1377 م حيث يقول"إذا تدخلت الدولة في التجارة والزراعة، أضر هذا بالمواطنين وقلل عوائد الدولة وهدم المدينة"، كما أن البعض يرجع هذه السياسة للعالم الاقتصادي آدم سميث، والمدرسة النيوكلاسيكية، إلا أن التطبيق العملي لهذه السياسة كان في بريطانيا عام 1979 ثم انتشرت هذه الفكرة انتشاراً واسعاً في جميع دول العالم، وقد ساعد اعتماد صندوق

النقدي الدولي والبنك الدولي للبنود الأساسية للخصخصة في معالجة الاختلالان الاقتصادية في انتشار هذه السياسة عالمياً(صبح،2009)، أما بخصوص تعريف الخصخصة فقد عرفت بالعديد من التعاريف ويمكن الإشارة هنا لبعض هذه التعريفات(سيد،2011):

- هي السياسات الهادفة لزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو التي تملكها
- مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية
- التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تملكها الدولة إلي أطراف من القطاع الخاص
- العملية التي يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام في المواقع التي يحتلها الأخير في النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات
- هي سياسة ومرحلة من سياسات التحرر الاقتصادي، تعمل على تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، باستخدام عديد من الأساليب المتاحة والملائمة.
- مصطلح يتصف بالشمولية ويهدف إلى إدخال وممارسة أساليب إدارة القطاع الخاص في إدارة مؤسسات القطاع العام وبهذا لا يتطلب الأمر إحداث أي تغيير في الملكية أو الإدارة.
- ويعرفها البنك الدولي على أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تمتلكها.
- ولعل أكثر التعريفات شمولية هي أن الخصخصة تعني سياسة اقتصادية هدفت في المقام الأول إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بوجه عام، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد، وإعادة هيكلة الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص وتقنينها، وتشجيع القطاع الخاص الذي يفترض أن يتميز عن القطاع العام بانخفاض درجة البيروقراطية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشاة، وقدرته على تحسين الجودة والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار للمساهمة في إدارة الاقتصاد(اقبال، 2010).

2.2 أهداف الخصخصة:

يشير المنظرين لسياسة الخصخصة إلى أن هذه السياسة تحقق مجموعة من الأهداف التي تساهم في تحقيق مستويات مرتفعة في مجمل المؤشرات الاقتصادية كالنمو وتخفيض البطالة والتنمية، ويمكن الإشارة هنا لمجموعة من أهداف التخاصية وهي (جلال،2012):

1- رفع كفاءة الاقتصاد الوطني:

تشير الدراسات المتخصصة إلى أن القطاع العام بصورة عامة يتميز بقدرات متواضعة على مستوى تحقيق الأهداف المرسومة على المستوى الوطني، فقد انتشرت البيروقراطية وضعف الإنجاز، ورداءه الخدمات المقدمة من هذا لقطاع، بالإضافة للمديونية التي تتحملها الحكومات بسبب المستوى المتدني لأداء هذا القطاع، في حين يرى المناصرين لسياسة الخصخصة أن القطاع الخاص هذا أقدر على تحقق كل المؤشرات الإيجابية التي عجز عن تحقيقها القطاع العام فهو يتميز بالكفاءة والقدرة على الإنجاز مما يساهم في رفع كفاءة الاقتصاد ككل.

2- معالجة مشكلة البطالة:

ساهمت بعض السياسات الحكومية المتعلقة بالجوانب الاجتماعية في انتشار البطالة المقنعة في القطاع العام مما يعني هدر للموار البشرية، في حين يرى المؤيدين لهذه السياسة أن الخصخصة والتحول للقطاع الخاص سيساعد على النمو وزيادة الإنتاج مما يساهم في تخفيض نسب البطالة.

3- تحسين الوضع التنافسي:

يساهم القطاع الخاص في توفير نوعية عالية من السلع والخدمات، والتي تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

4- تعبئة الادخار المحلية:

يؤدي تطبيق سياسة التخاصية لدعم الوعي الادخاري في المجتمع من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أو أسهم في هذه المشروعات المخصخصة.

5- تحسين الخدمات الحكومية:

أن قيام الحكومية ببيع مؤسسات القطاع العام يسهم في تفرغ الدولة للواجبات الأساسية لها بحيث تقدم خدمات مختلفة بكفاءة عالية، بدلاً من الانشغال بإدارة وتشغيل مؤسسات مختلفة تتساهم في تشتيت جهودها.

6- تخفيف الأعباء المالية على الدولة:

في كثير من الحالات تقوم الحكومات بدفع الديون المتراكمة على المؤسسات العامة في حين أن قيام الحكومة ببيع هذه المؤسسات الخاسرة سوف يخفف من الأعباء المالية عليها.

7- توفير موارد مالية جديدة:

إذا قامت الحكومة باستخدام عوائد التخاصية بالطريقة الصحيحة فإن هذه الأموال تسهم في تدعيم الوضع المالية للحكومة وقد تكون مصدر أساسي للصناديق السيادية لبعض الدول.

8- تعميق السوق المالي:

تسهم عمليات بيع أسهم مؤسسات القطاع العام من خلال السوق المالي في تدعيم وتعميق دور السوق المالي في الاقتصاد، وجذب الاستثمارات الاجنبية.

9- توسيع قاعدة الملكية:

تسهم الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية خاصة إذا تم استخدام الطرق التي تسمح للأفراد بشراء أسهم المؤسسات العامة المخصخصة.

10- الحصول على التكنولوجيا

يعتبر هدف الحصول على التكنولوجيا أحد أهداف الخصخصة، حيث يعتقد مؤيدو الخصخصة أن القطاع الخاص الذي يبحث عن الأرباح وزيادة المبيعات ومواجهة المنافسة سوف يقوم بإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعده في تحقيق الأرباح.

3.2 طرق الخصخصة:

يتم تنفيذ الخصخصة بعدة أساليب مختلفة ويعتمد اختيار الأسلوب على نوعية الشركات المراد خصخصتها والسياسة الحكومية بهذا الاتجاه، ويمكن الإشارة هنا لاهم تلك السياسات وهي(حبش، 2011):

أولاً: الطرائق التي تنهي ملكية الدولة:

هناك العديد من الطرق التي تنهي ملكية الدولة فيما يتعلق بمؤسسات القطاع العام وأهم هذه الطرق:

1- البيع المباشر للمستثمرين:

حيث تقوم الحكومية ببيع كامل الشركة إلى القطاع الخاص وهي أكثر الطرائق استخداما في عميلات الخصخصة، وقد تأخذ هذه الطريقة أشكالاً مختلفة فهناك البيع المباشر من خلال عروض أو مزاد أو البيع لمستثمر استراتيجي.

2- بيع الأسهم للجمهور في الأسواق المالية

وفي هذه الطريقة يتم بيع كامل ملكية الدولة في المؤسسات الخصخصة للجمهور من خلال السوق المالي.

3- البيع للعاملين والإدارة

حيث يتم بيع ملكية الدولة في المؤسسات العامة للعاملين في الشركات من خلال تقسيم الى أسهم ومن ثم تباع للعاملين في تلك المؤسسات.

4- بيع الأصول المحلية لقاء الديون الخارجية (مقايضة الديون)

عندما ترغب الحكومة بالتخلص من الديون الخارجية فإنها تلجأ لهذا الأسلوب، حيث تقوم بنقل ملكيتها في المنشأة للدائنين، مقابل سداد الديون.

ثانياً: الطرائق التي لا تنهي ملكية الدولة:

وهي الطرق التي تبقى من خلالها الدولة تمتلك كل أو جزء من ملكيتها في المؤسسات العامة وهذه الطرق مثل:

1- خصخصة الإدارة:

أي قيام الحكومة بالاستعانة بجهات متخصصة لإدارة المؤسسة الحكومية بطريقة تجارية مقابل دفع بدل مالي لتلك الجهات بينما تبقى ملكية تلك المؤسسات للدولة.

2- عقد الإدارة:

هو عبارة عن اتفاق تتعاقد بين الدولة وشركة خاصة لإدارة هذه المؤسسة العامة وتستخدم هذه الطريقة لتنشيط الجهة الخاسرة.

3- التأجير:

هو عقد تمنح من خلاله الدولة شركة خاصة حق استخدام هذه الأصول والاحتفاظ بالأرباح المتحققة خلال مدة زمنية متفق عليها وذلك في مقابل إيجار معين.

4- الامتياز:

عقد تمنحه الدولة لجهة خاصة تحول بموجبة حقوق التشغيل والتطوير لهذه الجهة ويتضمن هذا العقد كل مواصفات التأجير.

4.2 استراتيجيات الخصخصة

هناك استراتيجيتين رئيسيتين للخصخصة لتطبيق هذه السياسة على المستوى الاقتصادي في الدول، وهما استراتيجية التطور التدريجي، واستراتيجية الخصخصة السريعة (زاهر، 2014):

1- استراتيجية الخصخصة التدريجية:

من خلال هذه الاستراتيجية يتم تطبيق سياسة الخصخصة بشكل تدريجي حتى يمكن استيعاب الأثار السلبية المحتملة لهذه السياسة.

2- استراتيجية الخصخصة السريعة:

ويتم من خلال هذه السياسة الاسراع في تنفيذ هذه السياسة بهدف توسيع قاعدة الملكية في الاقتصاد، حيث يرى المؤيدون لهذه الاستراتيجية أن تبنيها سوف ينعكس على المجتمع بشكل مباشر ويحقق التنمية الاقتصادية .

5.2 الخصخصة بين المؤيدين والمعارضين:

على الرغم من انتشار سياسة الخصخصة في كثير من دول العالم بأساليب متعددة، إلا أن هناك جدل كبير بين طرفين احدهما يؤيد هذه السياسة والأخر يعترض عليها، فالمؤيدين لهذه السياسة يرون أن تطبيقها سوف يحقق مجموعة من الفوائد للاقتصاد مثل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتخفيف العبء المالي على الدولة، وتخفيض المديونية الخارجية، وتعبئة المدخرات الوطنية وجذب رؤوس الأموال المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمساعدة في القضاء على مشكلة التسيب الإداري، والحد من مشكلة البطالة، وخفض معدل التضخم، وتوسيع قاعدة الملكية، وتفرغ الدولة للقيام بمهام أخرى، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتنشيط حركة التجارة الخارجية.

بينما يرى المعارضين لسياسة الخصخصة أن تطبيق هذه السياسة قد أدى للعديد من الاثار السلبية مثل تحجيم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، وانتشار الاحتكارات الخاصة وتركز الثروة، وعدم وجود ارتباط بين طبيعة الملكية والكفاءة الاقتصادية، وسيطرة الشركات الأجنبية، وصعوبة إجراء تقييم للمؤسسات العامة المراد خصخصتها، وضعف الشعور الوطني

لدى المواطنين، ورفع من مستوى البطالة، والتأثير على رفاهية المجتمع، كما أن منافع الخصخصة تتحقق على مستوى المنشأة(عبد السلام،2006).

.3 الخصخصة في المملكة العربية السعودية:

أولت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالقطاع الخاص، واتخذت العديد من الإجراءات الهادفة لتهيئة المناخ الملائم لتطويره وتوسيع أنشطته الإنتاجية وتنويع استثماراته داخل الاقتصاد السعودي، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من السياسات الاقتصادية المختلفة والمحفزة للقاع الخاص، أما فيما يتعلق بسياسة الخصخصة فقد اتخذت الحكومة السعودية العديد من القرارات الخاصة بهذا الشأن مثل (الشايجي، 2019):

1- قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (60) بتاريخ 1/ 4/ 1418هـ والذي تم فيه تحديد أهداف واستراتيجيات التخصيص بالمملكة.
2- إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى برئاسة خادم الحرمين الشريفين بتاريخ 11/ 11/ 1421هـ، وحددت مسؤوليات المجلس بالأشراف على برنامج التخصيص ومتابعة تنفيذه.
3- أقر مجلس الوزراء بتاريخ 6/ 9/ 1423هـ المرافق والمشاريع والأنشطة المستهدفة بالتخصيص.

1.3 أهداف الخصخصة في السعودية:

كما هو معلوم فان أي سياسة اقتصادية لابد أن يستهدف منها تحقيق مجموعة من الأهداف المختلفة، وفيما يتعلق بسياسة الخصخصة في المملكة العربية السعودية فقد حدد مجلس الوزراء الأهداف التالية لتبني هذه السياسة (معتز، 2019):

- رفع كفاءة الاقتصاد السعودي، والعمل على زيادة قدراته التنافسية لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.
- تحفيز القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني وزيادة مشاركته في الناتج المحلي للمملكة.
- توسيع ملكية المواطنين في الأصول المنتجة.
- العمل على تشجيع أرس المال الوطني والأجنبي على الاستثمار في المؤسسات السعودية المراد خصخصتها.
- المساهمة في زيادة فرص العمل والتشغيل، وبالتالي خفض نسب البطالة في الاقتصاد.
- توفير السلع والخدمات للمواطنين بالسرعة والتكلفة والجودة المطلوبة.
- ترشيد الإنفاق الحكومي والتخفيف منه من خلال السماح للقطاع الخاص بتمويل بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها وتشغيلها وصيانتها.
- المساهمة في زيادة إيرادات الدولة من خلال عوائد برامج الخصخصة المختلفة.

2.3 الجهة المشرفة على الخصخصة في المملكة:

أعطى قرار مجلس الوزراء رقم (257) بتاريخ 11/ 11/ 1421هـ (2001) المجلس الاقتصادي الأعلى مسؤولية الإشراف على برنامج الخصخصة في المملكة ومتابعة تنفيذه، واتخاذ جميع الإجراءات التي تضمن تحقيق أعلى مستويات التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لإنجاح هذه السياسة وتحديد الأنشطة التي يستهدفها البرنامج السعودي للخصخصة(الشايجي، 2019).

3.3 المنشآت الحكومية المستهدفة بعملية الخصخصة:

أقر مجلس الوزراء السعودي بتاريخ 6/ 9/ 1423هـ/ (2002/11/11) المرافق والمشاريع والأنشطة المستهدفة بالخصخصة وتضم هذه قائمة العديد من المؤسسات مثل مرافق المياه والصرف الصحي وتحليه المياه المالحة والاتصالات وخدمات البريد والأندية الرياضية (السيد، 2019).

4.3 تنفيذ سياسة الخصخصة:

قامت حكومة المملكة العربية السعودية بالعديد من عمليات الخصخصة خلال الفترة الماضية، ولعل من أبرز هذه العمليات تخصيص شركة سابك وبيع 30% من الأسهم المملوكة للحكومة للقطاع الخاص، بالإضافة لاتخاذ إجراءات لتهيئة مشاريع قطاع الاتصالات من خلال إنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنح الترخيص لعدد من الشركات في

مجال تقديم خدمات الاتصالات الثابتة والمتنقلة ونقل البيانات. وكذلك الإجراءات الخاصة بقطاع الكهرباء حيث تم دمج شركات الكهرباء بمناطق المملكة في كيان واحد وشركة واحدة هي الشركة السعودية للكهرباء تمهيداً لخصخصتها. وقد استخدمت العديد من الأساليب فيما يخص هذه السياسة مثل:عقود الإدارة، عقود التمويل، عقود التأجير، وعقود البيع.

وقد حققت هذه السياسة نتائج إيجابية في العديد من العمليات ولعل من أبرزها، خصخصة شركة سابك والتي وفرت حوالي 22 مليار ريال، وبرامج خصخصة شركة الاتصالات السعودية التي طورت خدماتها وسهلت أعمالها وقامت بتوظيف العديد من السعوديين، حيث تجاوزت أرباح الشركة حوالي 10 مليار ريال، هذا بالإضافة لطرح بعضاً من أسهم شركة ارامكو والتي قدرت حكومة المملكة أن تصل قيمتها السوقية إلى 2 تريليون دولار كأكبر طرح أولي في تاريخ الطروحات على مستوى العالم.

ولقد كان لسياسة الخصخصة مكانة مهمة في رؤية المملكة 2030 حيث إشارة بنود الرؤية للتوجهات الحكومية حول الخصخصة فوصفت البرنامج بأنه يهدف "لتعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة بشكل عام ويسهم في تقليل تكاليفها، ويعزز من تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها، ليسير بالتوافق مع توجهات رؤية 2030. علاوة على ذلك يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات"، كما حددت الرؤية أهداف هذا البرنامج في(موقع رؤية المملكة 2030):

1- تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص.
2- تخصيص خدمات حكومية محدّدة.

كما أنها حددت جدولا زمنياً لذلك، كالتزامات الواجب اتخاذها في عام 2020

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ب 13-14 مليار سعودي.
- إجمالي العوائد الحكومية من مبيعات الأصول (بتوجيه من اللجان الإشراقية للتخصيص) 35-40 مليار سعودي.
- صافي وفورات الحكومة (النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية) من التخصيص / الشراكة بين القطاعين العام والخاص (بتوجيه من اللجان الإشراقية للتخصيص) 30-35 مليار سعودي.
- صافي وفورات الحكومة من النفقات التشغيلي من التخصيص (بيع الاصول) 1-1.2 مليار سعودي.
- وظائف القطاع الخاص المستحدثة 10,000 - 12,000.

وقد حددت الرؤية حوالي 100 مبادرة تخصيص محتملة في أكثر من 10 قطاعات تشمل :
الموانئ وقطاعات التعليم والصحة، إضافة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية والبيئة والمياه والزراعة ثم الاتصالات وتقنية المعلومات إضافة إلى قطاع العمل والتنمية الاجتماعية وقطاع الرياضة.

5. الدراسة الميدانية:

يعتبر قطاع المياه والصرف الصحي قطاعاً استراتيجياً في أي اقتصاد، وذلك لما يمثله من أهمية خاصة لباقي القطاعات الاقتصادية في الدولة، بالإضافة لوجود بعد آخر يتعلق بالتحديات التي تواجه هذه القطاع في منطقة الخليج والتي تتمثل بندرة ومحدودية مصادرة المياه، ومن المعلوم بأن قطاع المياه في المملكة يواجه مجموعة من التحديات أبرزها(العمار، 2019):

- شح مصادر المياه وضعف كفاءة إدارتها وتنميتها.
- زيادة الاستهلاك الحضري للمياه نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي.
- الاعتماد على مصادر كثيفة الاستهلاك للطاقة.
- تدني مستوى الخدمة وجاهزية القطاع لإدارة المخاطر.
- قصور في الإدارة المالية وضعف العمل على الأسس التجارية.
- غياب الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية.

وبناء على ذلك فقد قامت الحكومة بإجراء محاولات لإصلاح هذه الأوضاع وبما يضمن المحافظة على المياه والتي تعد مورداً استراتيجياً مهماً، حيث كانت الخصخصة إحدى تلك الإجراءات، كمحور أساسي ضمن سياسة الحكومة في هذا

الاتجاه، حيث يؤمل أن توفر علميات الخصخصة في الاقتصاد السعودي حوالي 250 مليار دولار(موقع وزارة الزراعة والمياة).

وقبل الدخول في الدراسة الميدانية لابد من الحديث عن الاستراتيجية الوطنية للمياه، والتي تستهدف تحقيق مجموعة من الأهداف وهي(موقع وزارة الزراعة والمياة):

- تحقيق الاستدامة الاقتصادية للقطاع المائي في المملكة.
- مشاركة القطاع الخاص في عمليات قطاعي المياه والصرف الصحي التي تعنى بتوزيع المياه وتجميعها (الصرف الصحي) ومن ثم معالجتها.
- تحقيق التوازن في مستويات تقديم الخدمات المقدمة.
- إيجاد بيئة جاذبة لمشاركة القطاع الخاص في القطاع المائي.
- رفع الكفاءة الإدارية والتشغيلية ومستوى التنافس في القطاع.
- مراعاة الحدود الإدارية للمناطق مع توحيد التوجهات والسياسات والأنظمة.
- ضمان استدامة تقديم خدمات المياه والصرف الصحي بجودة عالية وقيمة اقتصادية فعّالة لمواكبة النمو السكاني في المملكة.
- الاهتمام بالأمن المائي على جميع المستويات.

1.5 الاستراتيجية الخاصة لخصخصة قطاع المياه:

تتمثل الاستراتيجية الوطنية لخصخصة قطاع المياه عدة محاور مستمدة من رؤية المملكة 2030 والتي تنص على إيجاد قطاع مياه مستدام ينمي الموارد المائية ويحافظ عليها ويصون البيئة ويوفر إمداد آمن وخدمات عالية الجودة والكفاءة وبما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية (موقع وزارة الزراعة والمياة):

1- ضمان الوصول المستمرّ إلى كميات كافية من المياه المؤمنة في الحالات العادية وفي حالات الطوارئ .
2- تحسين إدارة الطلب على المياه في جميع الاستخدامات.
3- تقديم خدمات مياه وصرف صحي عالية الجودة وموفِرة للكلفة لضمان أسعار مقبولة .
4- المحافظة على موارد المياه وتحسين استخدامها مع المحافظة على البيئة المحلية لما فيه مصلحة المجتمع السعودي حالياً ومستقبلاً.
5- ضمان تنافسية قطاع المياه ومساهمته الإيجابية في الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الحكومة الفعالة ومشاركة القطاع الخاص وتوطين القدرات والابتكار.

2.5 الخطة الوطنية لخصخصة قطاع المياه:

شملت الخطة الوطنية للخصخصة في قطاع المياه الإجراءات التالية (موقع وزارة الزراعة والمياة):

1- إعادة هيكلة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

يجري تطوير هذا البرنامج في إطار استراتيجية تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة. وينضوي على إعادة هيكلة وتحوّل المؤسسة لتحقيق المهمّة المُناطة بها. سيتم تنفيذ هذا البرنامج برعاية المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ويتضمّن ثلاثة مبادرات .

2- اشراك القطاع الخاص في الإنتاج ومعالجة مياه الصرف الصحي.

جرى إعداد هذا البرنامج في إطار مشروع استراتيجية تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة. ويركّز على تجميع أصول الإنتاج ومعالجة مياه الصرف الصحي لأهداف التخصيص وسيتم إنجازه برعاية شركة الماء والكهرباء ويتضمن ثلاثة مبادرات.

3- إعادة هيكلة التوزيع واشراك القطاع الخاص.

يهدف برنامج إعادة هيكلة التوزيع إلى تحويل بنية قطاع التوزيع عبر مواءمة مرافق التوزيع وضمان استعدادها لعملية التخصيص. سيتم إنجاز هذا البرنامج برعاية شركة المياه الوطنية ويتضمن أربعة مبادرات.

3.5 إجراءات خصخصة القطاع:

تم تنفيذ العديد من الإجراءات بهدف خصخصة قطاع المياه، وهذه الإجراءات هي(موقع وزارة الزراعة والمياة):

- تجهيز خطة استراتيجية تحويلية من قبل وزارة المياه والكهرباء للشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المياه والصوف الصحي.
- تأسيس شركة المياه الوطنية وفقاً للمرسوم الملكي وتسجيلها كشركة مساهمة سعودية.
- إطلاق مرحلة شراكة القطاع العام والخاص-عقود الإدارة في الرياض وجدة.
- تأسيس وحدة أعمال تطوير وبيع وتخصيص مياه الصرف الصحي المعالجة (TSE) ووحدة أعمال التشغيل والصيانة (O&M).
- تحول وحدات أعمال بيع مياه الصرف الصحي المعالجة (TSE) والتشغيل والصيانة (O&M) الى إدارات منتجة للأرباح.
- توقيع اتفاقية تحالف قانوني وفني ودولي لإعداد عقود إدارة توزيع المياه، ويقود هذه التحالف بنك Mizuho الياباني، حيث سيتم منح الشركات الفائزة عقود للإدارة ستنتهي بعقود امتياز، مما يعظم العوائد المالية في تخصيص قطاع المياه.
- قامت شركة المياه الوطنية السعودية بدعوة شركات عالمية لتقديم عروض لعقود إدارة منشآت لتوزيع المياه في 6 قطاعات إقليمية تستمر ما بين 3 -7 سنوات، وذلك بهدف تجهيز القطاع للخصخصة.
- دمج قطاع توزيع المياه تحت إدارة واحدة تتولي مهام الإشراف عليه وإدارته من قبل شركة المياه الوطنية، وذلك من خلال هيكلة المناطق إقليمياً من خلال وجود مركز رئيسي في الرياض يتفرع منه ستة قطاعات تشغيلية في الوقت الحالي.
- تعيين مستشارين وخبراء عالميين في مجال خصخصة قطاع المياه.

كما قامت شركة المياه الوطنية بتنفيذ برنامج السياسات المتكامل لتسريع مشاركة القطاع الخاص، حيث تضمن البرنامج المبادرات الرئيسة الآتية(موقع التخصيص السعودي):

- إعادة هيكلة التوزيع لتكون ستة تجمّعات إقليمية.
- تنفيذ مبادرات مشاركة القطاع الخاص على مرحلتين؛ وذلك لإتاحة الفرصة والوقت اللازم للحكومة لاتخاذ الإجراءات والتدخلات الضرورية واستكمال المبادرات المرتبطة بالإصلاحات المؤسسية والقانونية والاستدامة المالية، ويشمل ذلك المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تنفيذ عقود الإدارة والعمليات والصيانة في كل تجمّع لمدة تتراوح من 5 إلى 7 سنوات (البرنامج)
المرحلة الثانية: تنفيذ عقود الامتياز أو ما يماثلها من نماذج طويلة الأجل في كل تجمّع.
أما بخصوص الإجراءات الفعلية لخصخصة قطاع المياه في السعودية فقد شملت ما يلي(موقع التخصيص السعودي):

1- محطة التحلية في رابغ (المرحلة الثالثة).

تم توقيع اتفاقية إنتاج المياه المستقل من محطة التحلية في رابغ (المرحلة الثالثة) بسعة تصميمية 600 ألف متر مكعب من المياه المحلاة يومياً، وقد فاز به التحالف الذي تقوده شركة أكوا باو. وشركة أخوان السعودية. وذلك من خلال استخدام نظام البناء والتشغيل والتملك (BOO). على أن يبدأ التشغيل الفعلي للمشروع في بداية عام 2022، وقد بلغت قيمة تخصيص محطة التحلية في رابغ إلى نحو 2.6 مليار ريال.

2- مشروع محطة غرب الدمام لمعالجة مياه الصرفي الصحي:
حيث يهدف المشروع لـ:
- رفع مستوى الخدمات واستدامتها.
- تعزيز قدرات منظومة البيئة والمياه والزراعة

- توسعة نطاق تغطية شبكة المياه والصرف الصحي

وقد تم تنفيذ المشروع من خلال نظام BOOT (البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية)، وبسعة تصميمية تقدر ب 350000 ألف متر مكعب من المياه يومياً، على أن يتم استخدام طرق مبتكرة في معالجة المياه، كما أن مدة هذه العقد هو 25 سنة. ويحقق هذا المشروع عدة فوائد لقطاع المياه في المملكة وهذه الفوائد هي:

- مشروع صديقة للبيئة.
- تنفيذ المشروع بتكلفة أقل.
- توفير استهلاك الطاقة الكهربائية.

3- محطة الشقيق (3) لإنتاج المياه جازان

وذلك لإنتاج 450000 الف متر مكعب من المياه المحلاة من البحر الأحمر ليخدم منطقة جازان وعسير، وقد نفذ العقد من خلال نظام BOOT (البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية)، ولمدة 25 سنة، ويحقق المشروع الأهداف التالية:

- الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في تطوير هذا القطاع الحيوي في البناء والتشغيل والإدارة
- تحسين جودة الخدمات وكفاءة الإنفاق الرأسمالي
- تقاسم المخاطر وتوزيعها بين القطاع العام والخاص بطريقة أكثر فاعلية بحيث يتحمل كل طرف المخاطر التي يستطيع ادارتها والتعامل معها بفاعلية أكثر من الطرف الأخر
- استقطاب أحدث التقنيات والابتكارات وذلك بالاستفادة من قدرات القطاع الخاص في مجال تحلية المياه
- دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني.
- ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة بإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بتمويل وتشغيل وصيانة بعض الخدمات التي يمكنه القيام بها.

4- مشروع محطة قطار جدة 2 لمعالجة مياه الصرف الصحي

يشمل المشروع بناء وتشغيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي بالقرب من مطار الملك عبد العزيز الدولي، وبسعة 500000 متر مكعب من المياه يومياً، وقد نفذ المشروع من خلال نظام BOOT (البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية)، ولمدة 25 سنة، ويهدف هذه المشروع لـ:

- تلبية الاحتجاجات المتزايدة في مجال معالجة مياه الصرف الصحي.
- استخدام تقنيات صديقة للبيئة بهدف المعالجة بكفاءة عالية.
- خفض مستويات استهلاك الطاقة الكهربائية.
- تقليل نسبة الضوضاء باستخدام طرق مبتكرة.

4.5 أثر الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي

بعد هذه الاستعراض لما تم إنجازه في خصخصة قطاع المياه والصرف الصحي في المملكة العربية السعودية فانة يمكن الإشارة لأثر هذه السياسة من خلال النقاط التالية، أخذين بعين الاعتبار عدم قدرة الباحث على الحصول على أرقام محددة حول هذا الاثر:

- يلاحظ أن الحكومة السعودية قد أستخدمه أفضل أساليب الخصخصة على الاطلاق وهو نظام البناء والتشغيل والتملك (BOO)، أي أن الحكومة السعودية لم تقوم ببيع تلك المؤسسات بل أنها استخدمت هذا الاسلوب بحيث تبقى ملكية تلك المنشآت للحكومة السعودية، حيث يتولى القطاع الخاص بناء Build وتشغيل Operate أحد مشاريع البنية التحتية على أن يتم تحويله Transfer مرة أخرى للحكومة بعد فترة زمنية كافية يتم فيها استرداد رأس المال المستثمر وتحقيق معدّل عائد مناسب للمستثمر، وفي حالة قطاع المياه في السعودية كانت المدة هي 25 سنة، ويشتمل هذا العقد على الطرفين المتعاقدين، الطرف الأول الحكومة، الطرف الثاني شركة الفائزة. وبموجب هذا العقد تمنح الحكومة امتيازاً للطرف الثاني لفترة زمنية محددة لتمويل وبناء واستثمار المشروع، وبعد الانتهاء من إقامة وبناء المشروع تتولى الشركة إدارته واستثماره وتشغيله وصيانته وتتقاضى الرسوم المفروضة على خدمات هذا المشروع حسب الاتفاق مع الحكومة، كما تتولى تجميع

الإيرادات خلال هذه الفترة لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة وسداد القروض، والإيراد المتبقي بعد ذلك هو الربح للشركة المنفذة. وبعد انتهاء فترة الامتياز يتم تحويل إدارة واستثمار وتشغيل المشروع للطرف الأول (الحكومة) بدون مقابل، وفي هذا المجال فقد حصلت شركة شركة "أكوا باور"، وهي الشركة السعودية العالمية الرائدة في قطاع امتلاك وتطوير وتشغيل محطات توليد الطاقة وتحلية المياه، فوزها بعقد(BOO) لإنشاء محطة رابغ 3 لتحلية المياه، وهي أكبر محطات تحلية المياه بتقنية التناضح العكسي في العالم، وبسعة إنتاجية تصل إلى 600 الف متر مكعب من المياه المحلاة يومياً، وبتكلفة تبلغ 2,625 مليار ريال سعودي، كما تم الإعلان أن تمويل هذه الصفقة من خلال ائتلاف بنكي يشمل بنوك "ناتيكسس" و"أم يو أف جي وسامبا وبنك الرياض، الامر الذي يعني التوفير على الحكومة السعودية فيما يتعلق بقيامها بهذا الاستثمار ودفع تلك المبالغ الضخمة لإنجاز تلك المشاريع (صحيفة مال على شبكة الانترنت).

- قامت الحكومة السعودية بتحديد أفضل طرق انتاج المياه المحلاة في العالم وهي طريقة وتقنيات التناضح العكسي التي تستخدم في تحلية المياه، والتي تتميز بالحصول على مياه ذات مواصفات عالية وبانخفاض تكلفة الوقود المستخدم في هذه العمليات. "أقل كمية من الطاقة لكل متر مكعب من المياه المنتجة"، مما يعني خفض قيمة الانفاق الحكومي على هذا القطاع، حيث تشكل قيمة الوقود المستخدم في تحلة المياه قيمة عالية جداً.

- ستقوم هذه المشاريع بتوفير فرص عمل جديدة في مجالات تشمل البناء والعمليات والصيانة، بالإضافة إلى فرص العمل والتدريب للمواهب المحلي، الامر الذي سينعكس بشكل مباشر على الانفاق الحكومي المتعلق بالتدريب وتأهيل العمالة ودفع المخصصات الاجتماعية للمتعطلين، والانفاق المتعلق بمواجهه أثار مشكلة البطالة بشكل عام.
- يلاحظ أن مشاريع المياه التي تم تنفيذها من خلال برامج الخصخصة كانت بسبب زيادة الطلب المحلي وعدم قدرة المشاريع الحالية على توفير الاحتياجات المتزايدة من المياه مما يعني أن الحكومة السعودية كانت مجبرة على إقامة هذه المشاريع لمواجهه الزيادة في الطلب المحلي، إلا أنها بهذا الأسلوب قد حققت وفر في الانفاق الحكومي في هذا المجال بقيمة تلك المشاريع والتي تقدر بمليارات الريالات.

- سوف تسهم هذه المشاريع في التخفيف من الاستخدام الزراعي للمياه الجوفية حيث سيتم استخدم المياه المعالجة في هذا المجال، وهذا الامر له أثر في دعم القطاع الزراعي، وبالتالي خفض الواردات من المنتجات الزراعية والسماح بتصدير الفائض للخارج وهذا الامر له أثر ايجاب على الاقتصاد بشكل عام.

6.5 اختبار الفرضيات:

بعد هذا الاستعراض لأثر الخصخصة على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، يمكن القول باننا نستطيع قبول الفرضية الرئيسية الاولىH0 والتي تنص على أن للخصخصة أثر إيجابي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي، ونرفض الفرضية الرئيسية الثانية H1 والتي تنص على أن للخصخصة أثر سلبي على التدفقات النقدية في القطاع الحكومي السعودي.

6. الخاتمة:

في ضوء ما تقدم فإن الدراسة توصل للنتائج التالية:

1- سياسة الخصخصة من السياسات التي تم استخدامها في الكثير من الدول لمعالجة تردي أوضاع القطاع العام.
2- هناك تفاوت كبير في نتائج هذه السياسة ففي بعض الدول كان لهذه السياسة دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وفي بعض الحالات لم يكن لهذه السياسة دور فعال في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
3- تبنت المملكة العربية السعودية سياسة الخصخصة ضمن أطر قانونية واضحة حيث تعتبر هذا السياسة إحدى المرتكزات الرئيسة لرؤية المملكة 2030.
4- قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ عدداً من عمليات الخصخصة في قطاعات مختلفة.
5- يشكل قطاع المياه والصرف الصحي أحد القطاعات التي يستهدفها برنامج التخصيص السعودي حيث تم تنفيذ عدداً من المشاريع في هذا لمجال.
6- كان للخصخصة أثر ايجاب على التدفقات الحكومية في السعودية وذلك فيما يتعلق بمشاريع تحلية المياه والصرف الصحي.

7. التوصيات:

بناء على النتائج السابقة فأن الباحث يوصي بما يلي:

- بما أن الحكومة السعودية تمتلك رؤية واضحة فيما يتعلق بخصخصة بعض القطاعات في الاقتصاد السعودي فلابد من التركيز على أساليب الخصخصة التي لا تعتمد على عمليات البيع بل استخدام أسلوب البناء والتشغيل والنقل كونه يحفظ موارد البلاد ويمنع بيعها.
- لابد من معالجة السلبيات التي قد ترافق علميات الخصخصة وخاصة ما يتلق بارتفاع أسعار الخدمات أو تسريح العمالة.
- ضرورة إطلاع الراي العام على جميع تفاصيل عمليات الخصخصة التي سيتم تنفيذها لكسب الدعم الشعبي في هذا لمجال.

المراجع

[1] السيد، محمد. (2019). *الخصخصة في المملكة العربية السعودية خطوات في الاتجاه الصحيح*، مجلة أضواء اقتصادية، العدد الثاني.

[2] الشايجي، عبد الرحمن. (2019). *التجارب الخليجية في الخصخصة*، تقييم ومراجعة. دار وائل للنشر

[3] أقبال، عبد الغفور. (2010). *الخصخصة والبعد الاجتماعي*. دار النهضة.

[4] جلال، محمد. (2012). *الخصخصة الأسس والمبادئ*. مطبعة الأوائل.

[5] حبش، محمد حبش. (2011). *الخصخصة وأثرها على حقوق العاملين بالقطاع العام*. منشورات الحلبي الحقوقية.

[6] زاهر، عبد الرحيم. (2014). *إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق*. مؤسسة الراية.

[7] سيد، احمد. (2011)، *الخصخصة ودورها في تنمية وتطوير الأنظمة الاقتصادية والسياسية المعاصرة*. دار طلاس.

[8] صبح، محمود. (2009). *الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتعزيزاً للنمو*. دار العلم.

[9] صحيفة مال على شبكة الانترنت. https://www.maaal.com/archives/20181225/116605.

[10] العمار، عبد الحافظ. (2019). *القطاع المائي في المملكة الواقع وسبل الاستدامة*. دار المنارة للنشر.

[11] معتز، عماد. (2019). *الخصخصة وقفات للتقييم، تجارب السعودية والمصرية*. مجلة مركز قنا للدراسات.

[12] موقع التخصيص السعودي على شبكة الانترنت.

[13] موقع الرؤية على الشبكة العنكبوتية. https://vision2030.gov.sa/ar/programs/Privatization: 2020.

[14] موقع وزارة الزراعة والمياة على شبكة الانترنت.